

الفصل الأول:
مقدمة في علم الاقتصاد

الفصل الأول
مقدمة في علم الاقتصاد[1]

تعريف علم الاقتصاد:

حظي هذا العلم بتعريفات كثيرة جدًّا مقارنة بالعلوم الأخرى، ومن أكثرها شهرة:

تعريف روبنز: هو العلم الذي يدرس سلوك الإنسان كعلاقة بين غايات ووسائل نادرة ذات استعمالات بديلة.

تعريف البروفيسور ساموبلسون: هو دراسة سلوك الإنسان وعلاقته بالموارد ذات الندرة النسبية[2]؛ لإنتاج السلع والخدمات، وكيفية توزيعها واستهلاكها بين أفراد المجتمع.

أقسام علم الاقتصاد:

هناك عدة زوايا يمكن تقسيم علم الاقتصاد بناء عليها، ومن أشهر هذه التقسيمات التقسيم إلىٰ قسمين؛ هما: الجزئي والكلي، فيختص الجزئي بمعرفة كيفية اتخاذ الفرد والأسرة والمنشأة لقراراتهم الاقتصادية، أي أن معرفة كيفية اتخاذ

(١) انظر علم الاقتصاد الإسلامي، وعلم الاقتصاد دراسة منهجية، د. عبدالرحيم الساعاتي، من مطبوعات مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي.

(٢) المقصود بالندرة النسبية، هي: عدم كفاية السلع والخدمات للحاجات المتجددة والمتعددة.

هذه الوحدات الاقتصادية الفردية لقراراتها هو صميم الاقتصاد الجزئي، والمقصود بقراراتهم هو كيفية اتخاذ قراراتهم الإنتاجية والاستهلاكية والاستثمارية والادخارية.

أما الكلي فتشمل دراسته معرفة القضايا الكلية للاقتصاد؛ مثل: المستوىٰ العام للأسعار، والمستوىٰ الكلي للبطالة، والإنتاج القومي الكلي، وبين الجزئي والكلي علاقة مهمة، فغالبًا أصول النظر في الكلي منطلقة من الجزئي، ولكن التطبيقات تكون علىٰ قضايا كلية.

نشأة علم الاقتصاد:

نشأة علم الاقتصاد	طبيعة التطور
الاقتصاد الإسلامي	قبل تأسيس علم الاقتصاد بشكله الحالي المستقل تحدثت عدة مصنفات عن الاقتصاد الإسلامي -سواء منها ما اقتصر علىٰ الاقتصاد، أم ما تكلم عنه ضمن علم الإسلام وموضوعاته- فمن ذلك: • كتاب "الخراج" لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم (١٨٢هـ). • كتاب "الاكتساب في الرزق المستطاب" لمحمد بن الحسن الشيباني (١٩٨هـ). • كتاب "الخراج" ليحيىٰ بن آدم (٢٠٣هـ). • كتاب "الأموال" لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ). • كتاب "الأحكام السلطانية" و"المضاربة" للماوردي (٤٥٠هـ). • "إحياء علوم الدين" للغزالي (٥٠٥هـ): وقد تناول فيه مفهوم اكتساب الدخل، وتكوين الثروة، والمقايضة، والنقود.

نشأة علم الاقتصاد	طبيعة التطور
	• كتاب "الإشارة إلىٰ محاسن التجارة" لأبي الفضل الدمشقي (٥٠٧هـ). • كتاب "السياسة الشرعية" و"الحسبة" و"مجموع الفتاوىٰ" لابن تيمية (٧٢٨هـ): وقد تناول مفهوم النقود والأسعار، ودور الدولة في الرقابة علىٰ الأسواق ورعاية المحتاجين. • كتاب "الطرق الحكمية" لابن القيم (٧٥١هـ). • كتاب "المقدمة" لابن خلدون (٨٠٨هـ): وناقش فيها مفهوم تقسيم العمل، والأسعار والنقود، والعرض والطلب، والتجارة الخارجية، والنمو الاقتصادي. • كتاب "إغاثة الأمة" للمقريزي (٨٤٥هـ): وقد تحدث عن مفهوم النقود، والأسعار، وتغير القيمة، والأزمات الاقتصادية، والفساد الإداري.
علم الاقتصاد الحديث	ظهر علم الاقتصاد بشكل مستقل في العصر الحديث بعد مروره بعدة مراحل؛ وهي: • مدرسة التجاريين من القرن ١٥ وحتىٰ ١٨ الميلادي. • مدرسة الطبيعيين: وفيها تطورت الحياة الأوروبية من جميع النواحي. • المدرسة الكلاسيكية: وبظهورها نشأ علم الاقتصاد كعلم مستقل، ويعد آدم سميث رائد المدرسة الكلاسيكية؛ حيث يعود أصل علم الاقتصاد كما يقرره كثير من الباحثين إلىٰ كتابه

نشأة علم الاقتصاد	طبيعة التطور
	"بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" الذي نشره عام ١٧٧٦م، وعلىٰ إثره انطلقت بقية مدارس الاقتصاد الأخرىٰ. • المدرسة الكينزية.

العمليات الرئيسية في الاقتصاد:

يقوم علم الاقتصاد علىٰ ست عمليات مهمة؛ هي: التمويل والإنتاج والاستثمار والاستهلاك والادخار ثم التوزيع، وهو توزيع عوائد علىٰ عناصره، ولما كان هذا التوزيع بنسب مختلفة وغير متساوية، استوجب ذلك الإنتاج إيجاد آلية لإعادة التوزيع؛ لتلافي المساوئ الناجمة عن هذا التفاوت اللازم في توزيع العوائد.

والزكاة مثال واضح علىٰ آلية مهمة في إعادة توزيع الثروة علىٰ أفراد المجتمع، قال ﷺ: «**فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد علىٰ فقرائهم**»[1]، وقد اهتم الإسلام بالتوزيع وإعادة التوزيع، فمثلا: لم يجعل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قسمة التركة ولا الزكاة لأحد، بل قسمها بنفسه سبحانه من فوق عرشه.



(١) أخرجة البخاري (١٣٩٠)، ومسلم (٢٩)، واللفظ له.

الفرق بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي:

الاقتصاد الحقيقي هو قطاع السلع والخدمات، سواء من حيث الإنتاج أو الاستهلاك أو التبادل التجاري الدولي، أما الاقتصاد المالي فيشمل المصارف وشركات الوساطة والاستثمار والأوراق المالية، وشركات التأمين والصناديق الاستثمارية والمؤسسات ذات الصلة، كما يشمل أسواق النقد وأسواق الأوراق المالية كالأسهم والسندات.

وفائدة التفريق بين الاقتصادين التمييز بين هذين القطاعين، ومعرفة السمات العامة لكل واحد، فمثلا: الاقتصاد الحقيقي قطاع منتج للسلع والخدمات التي يستفيد منها المستهلك بشكل مباشر، في حين أن القطاع المالي يدير مجموعة كبيرة من الخدمات التي لا يستفيد منها المستهلك بشكل مباشر، والجدير بالذكر أن الاقتصاد الإسلامي يركز بشكل أكبر علىٰ الاقتصاد الحقيقي، ويرىٰ أنه الأصل، وأن الاقتصاد المالي تابع وخادم له.

الفرق بين القيمة الإسلامية والقيمة الحقيقية:

كثيرًا ما ترد المصطلحات السابقة، ولا بد من التفريق بينها، فمثلا: العملة مكتوب عليها رقم، مثال: مئة دولار، فهذا الرقم يسمىٰ القيمة الاسمية للعملة، ولكن القيمة الحقيقية ترمز لقوتها الشرائية، وهناك بلا شك فرق بين القيمتين.

مثال آخر: الأسهم في السعودية تصدر بقيمة اسمية متماثلة، هي عشرة ريالات، ولكن القيمة الحقيقية لها هي ما تساويه فعلًا من صافي قيمة الشركة.

مثال آخر: لو كان الراتب الشهري لشخص عشرة آلاف ريال، والعلاوة السنوية تساوي مئة ريال، فإن نسبة العلاوة للراتب الشهري واحد في المئة، ولكن هذه النسبة

نسبة اسمية، وليست حقيقية، بمعنىٰ أن القوة الشرائية للراتب بعد الزيادة لن تزيد بالضرورة واحدًا في المئة، بل ستزيد حسب القيمة الحقيقية للعلاوة، وهي التي نعرفها بعد معرفة مستوىٰ التضخم.

والفائدة من التفريق بين المصطلحين السابقين، القراءة الصحيحة للبيانات والمعلومات الاقتصادية، فلو قارنت بين دخلي رجلين في منطقتين مختلفتين بالراتب الاسمي ستصل إلىٰ نتيجة خاطئة عن مستوىٰ معيشتهما، ولا بد من إدخال عامل القوة الشرائية للنقود في كل منطقة علىٰ حدة، وأكثر وضوحًا من هذا، لا يمكن الحكم تلقائيًّا بزيادة دخل شخص بمجرد زيادة راتبه الشهري من فترة إلىٰ أخرىٰ بدون أن يربط ذلك بالقوة الشرائية للنقود للفترتين.

ويستخدم غالبًا مصطلحا «الأسعار الثابتة، والأسعار الجارية» للتفريق بين القيمة الاسمية لمقدار اقتصادي معين والقيمة الحقيقية، فعلىٰ سبيل المثال: بلغ الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية عام ٢٠١١م (٢٩٣) بليون ريال بالأسعار الجارية و (١١٤٧) بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٩م.



القيمة المطلقة والقيمة النسبية:

التفريق بين القيمة المطلقة والقيمة النسبية له علاقة بالتفريق السابق بين القيمة الاسمية والحقيقية، فالقيمة الاسمية تعد قيمة مطلقة؛ لأنها تذكر بدون أن تنسب إلىٰ متغير آخر، أما القيمة الحقيقية فهي بالضرورة قيمة نسبية (أي منسوبة إلىٰ شيء آخر)، وفائدة هذا التفريق أنه يعيننا علىٰ الحكم علىٰ المفاهيم والمتغيرات والبيانات الاقتصادية، بل والاجتماعية والسياسية، بشكل أكثر منطقية وعدالة؛ ولأهمية تأثير هذين المفهومين، تنشر البيانات غالبًا بالقيمة النسبية إلىٰ جانب قيمتها المطلقة، لتكتمل الفائدة من المعلومة.

الفرق بين التدفق والرصيد:

التدفق هو كمية مرتبطة بفترة زمنية محددة، مثال ذلك: الراتب الشهري الشخص، أو الدخل السنوي لدولة، أما الرصيد فهو كمية متغير اقتصادي في لحظة محددة من الزمن، مثال ذلك: ثروة فلان، فهي تدل علىٰ رصيد متراكم من تدفقات دخوله السابقة، ومن أمثلة ذلك المحاسبية: تعد قائمة المركز المالي (التي تعكس الأصول والخصوم في نهاية السنة) رصيدا، في حين تعد قائمة الدخل (التي تعكس الدخل والمصروفات خلال سنة) تدفقا؛ وعليه: فسيكون من الخلل مقارنة جداول بيانات تحتوي علىٰ تدفقات مع أخرىٰ تحتوي علىٰ أرصدة.

المشكلة الاقتصادية[1]:

بعض الكُتَّاب يعرِّف علم الاقتصاد من خلال هذا المصطلح، والمقصود منه: أن علم الاقتصاد يسعىٰ للتوفيق بين قلة أو ندرة الموارد المتاحة مع الحاجات المتزايدة للناس.

يرىٰ الاقتصاد الإسلامي أن السبب الرئيس للمشكلة الاقتصادية هو الإنسان، وليس ندرة الموارد، وأهم جوانب المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي هي أنها مشكلة سلوكية يتسبب فيها الإنسان من خلال الإسراف والأثرة والظلم والكسل وترك العمل، ويعالج الإسلام هذه المشكلة من خلال استغلال الموارد، ويكون ذلك بزيادة البحث العلمي والتقدم الفكري والتقني، وزيادة الجهد البشري عن طريق العمل والتدريب، وهذا بدوره يساعد علىٰ زيادة استغلال الموارد، ومن خلال توزيع الإنتاج والعدالة في التوزيع، ومن خلال تربية الإنسان تربية إيمانية يبتعد فيها عن الترف والإسراف والظلم والطغيان، فالله سبحانه قد تكفل بتأمين الأقوات، ولكن المشكلة مشكلة إدارة لا أكثر، فما في الأرض من أقوات وخيرات يغطي الاحتياجات البشرية مهما بلغ تعدادها بالضوابط المشار إليها أعلاه، فالإسلام يؤكد علىٰ هذه الحقائق، ومنها قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيۡءٖ مَّوۡزُونٖ﴾ [الحجر: ١٩]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقۡوَٰتَهَا﴾ [فصلت: ١٠] هاهنا وفرة نسبية ومؤدىٰ ذلك الندرة النسبية ولكن ليست ندرة مطلقة، فخاصية الوفرة النسبية تعارض خاصية الندرة المطلقة التي تقوم عليها أنظمة الاقتصاد الأخرىٰ؛ والتي سببها قصور العقل البشري وكسله وإسراف الإنسان وظلمه، وليس قلة الموارد ونقصها المتزايد.

---

(١) انظر المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي أوجه الاختلاف وأوجه الاتفاق، معتز عبد الله مسالمة، بحث ماجستير في جامعة اليرموك.

وفي هذا السياق، يهتم علم الاقتصاد بالإجابة علىٰ ثلاثة أسئلة مملكة، هي: ماذا ننتج من السلع والخدمات من خلال الموارد المتاحة لدينا؟ وكيف ننتجها بطريقة تحقق أقل تكلفة وأعلىٰ عائد؟ ولمن يكون الناتجة؟ (أي: كيفية توزيعه علىٰ أفراد المجتمع).

ومن الطبيعي أن الإجابات علىٰ هذه الأسئلة ستختلف باختلاف الأنظمة الاقتصادية الموجودة في كل مجتمع.

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

يمكن تقسيم العلوم حسب طبيعتها. ولعل أبرزها: العلوم الشرعية، والعلوم الإنسانية، والعلوم التطبيقية.

فمن العلوم الشرعية: علوم القرآن، وعلوم السنة، والفقه وأصوله، والسيرة، وعلم العقيدة...إلخ. ولا شك أن كثيرًا من الأحكام الشرعية إنما تؤخذ من هذه العلوم، ولذلك فالصلة والعلاقة وثيقة بين الاقتصاد الإسلامي وهذه العلوم الشرعية.

أما الاقتصاد الوضعي -سواء كان رأسماليًّا أم اشتراكيًّا أم حرًّا- فلا علاقة له بالدين ولا بالأخلاق من قريب ولا بعيد؛ ولذلك نطلق علىٰ الاقتصاد الإسلامي أنه علم قيمي (نسبة إلىٰ القيم الأخلاقية)، وقد أثبتت التجارب المريرة للنكسات والأزمات الاقتصادية أهمية القيم في الاقتصاد، وعلىٰ وجه الخصوص: السنن الشرعية الاقتصادية.

أما العلوم الإنسانية فهي التي تركز علىٰ سلوك الإنسان، فإن كان سلوكًا اقتصاديًّا فهو علم الاقتصاد، وإن كان سلوكًا اجتماعيًّا فهو علم الاجتماع، وإن كان سياسيًّا فهو علم السياسة.

وعلم الاقتصاد علم إنساني بالتعريف؛ لأنه يدرس قرارات الإنسان الاقتصادية، والعلاقة وطيدة جدًّا بين علم الاقتصاد -الإسلامي وغيره- والعلوم الإنسانية؛ لأن كثيرًا من قواعد العلوم الإنسانية هي سنن كونية في الإنسان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فاستكشافها هو أحد أهم مجالات تلك العلوم، واستغلالها بالخير أو بالشر هو الجزء المهم الثاني لهذه العلوم، وأكثر العلوم الإنسانية علاقة بالاقتصاد هو السياسة، وكان علم الاقتصاد يسمىٰ: (علم الاقتصاد السياسي)، والسبب واضح؛ فالساسة عالة علىٰ رجالات الاقتصاد التسيير الحكومات، والعلاقة بينهما علاقة حميمة جدًّا، والسبب الرئيس في اهتمام السياسية بالاقتصاد هو القضية الأمنية، فكثير من مشكلات الاقتصاد الكلية تضرب في عمق الاستقرار الاجتماعي والسياسي ومن ثم الأمني، وكثير من الانقلابات السياسية حدثت بسبب الأزمات الاقتصادية.

أما العلوم التطبيقية وهي التي تسمىٰ بالعلوم البحتة، أو علوم الآلة، فهي تدرس السنن الكونية في الحياة وتطبيقاتها المختلفة علىٰ غير الإنسان، فمثلا: الفيزياء هو علم المادة وقوانينها، والرياضيات والإحصاء والمحاسبة والحاسب الآلي أمثلة أخرىٰ علىٰ تلك العلوم، وكل تلك العلوم لها صلة تقرب أو تبعد عن الاقتصاد، ومن أوضح الأمثلة علىٰ ذلك ما سبقت الإشارة إليه من علم الاقتصاد القياسي، وهو الإحصاء والاقتصاد، ومن الجدير بالذكر أن الرياضيات والهندسة لغتان مهمتان يمكن بهما شرح شيء كثير بعبارة مختصرة؛ ولذلك فبعض مدارس الاقتصاد وجامعاته يدرس الاقتصاد كتدريس الفيزياء، فلا تكاد ترىٰ إلا معادلات رياضية، وبعضها يتوسط في ذلك.